علي مصطفى، فاستقبله وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية، ناصر قدّورة. وقد أُجريت جولة المحادثات الاولى مع وزير الخارجية فاروق الشرع، صرّح القدومي، في أعقابها، بأن «سوريا وم.ت.ف. لهما آراء مشتركة في معظم القضايا» (**وفا**، ١٩٩١/٥/٢٦)، في حين ذكر عبدربه «ان الموقفين، السوري والفلسطيني، متقاربان، ويؤكدان على ضرورة الاستناد الى قراري الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨، وان لا سلام في الشرق الاوسط بدون مشاركة سوريا وم.ت.ف. في أي مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩١/٥/٢٦).

وبعد جولتين أخريين من المباحثات مع الشرع، اجتمع الوفد الفلسطيني مع الرئيس حافظ الاسد، في ١٩٩١/٥/٢٨، وتناول الحديث، بين الجانبين، التحرّكات السياسية الهادفة الى ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط، وسبل تطبيع العلاقات الفلسطينية ـ السورية (**التلفزيون السوري**، نشرة الساعة ٣٠و٨ مساء، ١٩٩١/٥/٢٨).

وعقب الاجتماع، أوضح عضو الوفد الفلسطيني، عبدربه، ان «البحث مع الرئيس الأسد كان شاملاً، حيث أكد الوفد الفلسطيني على تطابق المواقف بشأن عدد من المسائل الراهنة، وخاصة في ما يتعلّق بأسس انعقاد مؤتمر السلام وفق قواعد الشرعية الدولية ومشاركة جميع الاطراف». وأضاف، ان السياستين، السورية والفلسطينية، متطابقتان تجاه كل هذه المسائل (**فلسطين الثورة**، ١٩٩١/٦/٢). وحسب بعض المراقبين، فان الطرفين، الفلسطيني والسوري، اتفقا على مواصلة عقد اللقاءات والمشاورات على نحو دائم ومستمر، وعلى صوغ تحرّك مشترك في المجالين، العربي والدولي، يستند الى الأسس السياسية التالية:

○ التمسّك بالشرعية الدولية، وعدم القبول بالحلول الجزئية والمنفردة، والتمسّك بصيغة المؤتمر الدولي بحضور الأطراف كافّة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبوفد مستقل، وبانعقاد دائم له مع دور هامّ لاوروبا، ودور فاعل للأمم المتحدة، الأمر الذي سيمكّن من طرح جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بحقوق الشعب الفلسطيني، وليس فقط القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

○ العمل، سوياً، لتنفيذ «اتفاق الطائف» في لبنان، وتسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في بسط سيادتها على كامل التراب اللبناني، وتحشيد أوسع رأي عالمي من اجل تنفيذ القرار الرقم ٤٢٥، الداعي الى انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان.

○ ادانة موجات الهجرة الجديدة الى اسرائيل، وما تحمله من مخاطر استيطانية على مستقبل الاراضي المحتلة، وبذل جهود مشتركة لتطبيق القرارات التي تعتبر عملية الاستيطان في الاراضي المحتلة عملاً غير مشروع (**الهدف**، ١٩٩١/٦/٢).

الى ذلك، أكدت مصادر أخرى ان المحادثات الفلسطينية ـ السورية أظهرت درجة تقاطع واسعة بين الطرفين في مجال التعاطي مع طروحات الادارة الاميركية والتعامل مع التعنّت والعدوانية الاسرائيلية المستمرة. «فالأميركيون، على ما يبدو، مستمرون في محاولاتهم لترتيب لقاء بين أطراف الصراع، وانْ كانت الصيغ التي يطرحونها، حتى الآن، للقاء، أو ' مؤتمر السلام' كما يسمّونه، غير مرضية للأطراف العربية، وتحديداً للطرفين، الفلسطيني والسوري» (**الحرية**، ١٩٩١/٦/٢). وأشارت المصادر، الى ان أهمية المباحثات الفلسطينية ـ السورية وما تمخّض عنها من نتائج، تأتي اثر انكشاف الأوهام في ما يتعلّق بالوعود الاميركية. أمّا على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية، فقد أشارت مصادر الوفد الفلسطيني، بأن ما تمّ التباحث حوله مع الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، والرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، لم يكتسب طابعاً رسمياً، وانه لا يزال ضمن دائرة تبادل الآراء.

من جهة أخرى، ذكرت مصادر فلسطينية مطلعة وجود مؤشر الى ضرورة اجراء حوار شامل وتقويم المرحلة الماضية، والعمل على انهاء الخلاف بين «فتح» والمنشقين عنها، وبين الحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني، وتمثيل جميع الفصائل والشخصيات الوطنية الفلسطينية في لجنة تحضيرية تتولّى تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد، والتمهيد لوصول وفد فلسطيني من «فتح»، يتولّى عملية الحوار مع